S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23891
8 May 1992

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٢ وموجهة
الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم
للجماهيرية العربية الليبية لدى
الامم المتحدة

- رسالة مؤرخة في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ من قاضي التحقيق في حادثة سقوط الطائرة (دي سي ١٠) التابعة لشركة الخطوط الفرنسية (يو تي ايه) الى قاضي التحقيق بمحكمة باريس الابتدائية .

- رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ من قاضي التحقيق في الحادثة الى قاضي التحقيق بمحكمة باريس الابتدائية .

- رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ من قاضي التحقيق في حادثة تحطم طائرة (يو تي ايه) الى أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل بالجماهيرية ردا على رسالة قاضي التحقيق الفرنسي السيد (ج.ل.بروغيير) المحالة الى الامين العام للامم المتحدة عن طريق مندوب فرنسا لدى الامم المتحدة .

وسوف أكون ممتنا ، لو تفضلتم ، بتعميم هذه الرسالة ورسائل قاضي التحقيق المرفقة بوصفها من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الدكتور على أحمد الحضيري
الممثل الدائم

../..

090592

92-19843 ٠٢٠ش(٩٢) 080592 080592

المرفق الاول

رسالة مؤرخة في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ وموجهة من المستشار بالمحكمة العليا في الجماهيرية العربية الليبية الى قاضي التحقيق بمحكمة باريس الابتدائية

أتشرف بإحاطتكم بأنني قد ندبت من قبل الجمعية العمومية للمحكمة العليا بالجماهيرية الليبية ، للتحقيق في حادث سقوط الطائرة نوع DC-10 لشركة الخطوط الفرنسية U.T.A. فوق أراضي جمهورية النيجر من حوالي سنتين .

وإذ أخطركم بذلك ، أبدي استعدادي الكامل للتعاون معكم في إظهار الحقيقة ، ونطلب بهذه المناسبة موافاتنا بصورة من التحقيقات التي تمت بخصوص الحادث المذكور وبما تجمع لديكم من الادلة أو الاستدلالات الجنائية التي أدت الى اتهام بعض الليبيين المشتبه فيهم بأن لهم دورا في الحادث المذكور .

(توقيع) محمود مرسي
المستشار بالمحكمة العليا

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
وموجهة من قاضي التحقيق في الجماهيرية
العربية الليبية الى قاضي التحقيق بمحكمة
باريس الابتدائية

بالإشارة الى كتابنا لكم المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ باستعدادنا للتعاون معكم في إظهار الحقيقة في خصوص حادث سقوط الطائرة الفرنسية في بلاد النيجر عام ١٩٨٩ ، وبطلبنا منكم صورة من التحقيقات التي تمت في هذا الشأن .

أو ما تجمع لديكم من الادلة والاستدلالات التي أدت الى اتهام بعض الليبيين المشتبه بأن لهم دورا في الحادث المذكور .

أتشرف باحاطتكم علما ، بأنه لم يصلني منكم الرد حتى الآن ، وفي كتابي هذا لكم ، اقترح استعدادي للحضور الى باريس للإطلاع على التحقيقات السالفة الذكر .

وإذا وافقتكم والجهات الفرنسية الرسمية على ذلك ، فأرجو احاطتنا العلم بالموعد ، ومن ناحية أخرى ، نحيطكم العلم بأنه لا مانع لدينا من حضوركم الى الجماهيرية الليبية .

واستعدادنا لاستيفاء التحقيق ، فيما ترون استيفاءه ، سواء بسماع الشهود معينين أو غير ذلك .

(توقيع) محمود مرسي
المستشار

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢ وموجهة
من قاضي التحقيق في الجماهيرية العربية الليبية
الى أمانة اللجنة الشعبية العامة للعدل
بالجماهيرية العربية الليبية

استلمنا نص الرسالة التي تكرمتم بموافاتنا بها ، وهي الرسالة الموجهة من الزميل قاضي التحقيق الفرنسي السيد (ج. ل. بروغير) الى السيد وزير الدولة الفرنسي ، والمحالة الى الامين العام للامم المتحدة من الممثل الدائم لفرنسا بتاريخ ٢١ نيسان/ابريل .

وعلى ضوء ما ورد في هذه الرسالة نوضح لكم ما يلي :

أولا - إننا في إطار التزامنا بالتعاون القضائي الكامل والفعال في الاجراءات القضائية التي تضطلع بها بخصوص حادثة طائرة دي - سي - ١٠ التابعة لشركة يو. ت. أ. قد سبق أن أخذنا المبادأة منذ ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ بمراسلة الزميل قاضي التحقيق بمحكمة باريس الابتدائية ، مبدين استعدادنا الكامل للتعاون معه في اظهار الحقيقة ، وطلبنا موافاتنا بصورة من التحقيقات التي تمت بالخصوص وما تجمع من أدلة أو استدلالات جنائية . (مرفق صورة من الرسالة) .

ثانيا - وبتاريخ ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ عززنا رسالتنا السابقة برسالة أخرى أكدنا فيها الاستعداد للتعاون في اظهار الحقيقة وطلبنا صورة من التحقيقات وما تجمع من الادلة أو الاستدلالات . وقد اقترحنا استعدادنا للقاء به كما أحطناه علما بالاستعداد لاستقبالة في الجماهيرية العظمى . (مرفق صورة من الرسالة) .

ثالثا - علق السيد قاضي التحقيق الفرنسي على التحقيق الليبي بقوله : - "إن هذه الوثائق تبين أن ملف التحقيق الليبي غير منسق في مضمونه ومن ثم فهو خلو من أي قيمة قطعية كما أن بعض الوثائق غير منطقية" .

ويبين من ذلك بانه قد انتقد التحقيق الليبي بعبارات موجزة وغامضة ولذلك فلنطلب منه الاستيفاءات التي يريدها ، ونحن على استعداد للتعاون معه في إظهار الحقيقة .

ومن ناحيتنا فقد قمنا طبقا للمادة ١٠٥ من قانون الاجراءات الليبي بالتحقيق مع المتهمين الثلاثة ، بعد التثبت من شخصياتهم واحاطتهم العلم بالتهم المنسوبة اليهم ، في حضور محاميهم وناقشناهم تفصيليا في كل ما ورد بمذكرة الاتهام المقدمة من قاضي التحقيق الفرنسي التي وصلت الينا والشبهات القائمة ضدهم وبمواجهة كل منهم بما قاله الآخر .

وبالنسبة للمتهم الرابع ، فقد قدمت السلطات الليبية ما يثبت اسمه الحقيقي ووفاته قبل أكثر من عام مضى بوثائق رسمية ، وبالنسبة للوثائق المقدمة من المتهمين فهي وثائق صادرة من الجهات الرسمية المعتمدة في الدولة .

وختاما ، فنحن على استعداد للتعاون التام مع السيد قاضي التحقيق الفرنسي لاظهار الحقيقة ، ونطلب موافاتنا بأي أمر يريد استيفاء التحقيق فيه .

(توقيع) محمد أحمد موسى
المستشار
قاضي التحقيق

- - - - -